

معايير الجودة البرمجية ومدى تطبيقها على مستوى التعليم العالي في ليبيا - دراسة ميدانية على عينة من موظفي ومديري الإدارات بالجامعات

**Standards of programmatic quality and the extend of their
application at the higher education level in Libya -
afield study on a sample of employees and departments directors
in higher education institutions**

ذهيبة أحمد سعيد أقصودة¹، تحت إشراف: أ.د / حنان محمد حسن سالم²

¹ باحثة دكتوارة - تخصص علم اجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

² أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة - جامعة عين شمس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي الليبي، وذلك بالاعتماد على نموذج الاعتماد البرامجي التابع للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فلقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ حيث إنه هو المنهج الأنسب للدراسة، واتباع المنهج الكمي لتحليل آراء العينة، والتركيز على الظاهرة ودراساتها بتعمق، وذلك من خلال تقييم مدى تطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي في ليبيا، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الموظفين العاملين في الجامعات الليبية بلغ عددهم (300) من الموظفين العاملين في التعليم العالي في ليبيا، وكذلك طبقت الدراسة على عينة بلغت (20) من مديري الإدارات في التعليم العالي، ولذلك اعتمدت الدراسة على أداة نموذج التقييم البرامجي لتدقيق الجودة الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث تم إعداد أداة الدراسة الميدانية وهي (استبانة) تكون من مجموعة من المحاور، ولقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. هناك علاقة استدلالية بين تطبيق معايير الجودة البرامجية وكفاءة المنشآت الإدارية والأكاديمية والخدمية في الجامعة.
2. كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة استدلالية بين تطبيق معايير الجودة البرامجية وبين نوعية الخريجين.
3. هناك علاقة استدلالية بين جودة العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية الجامعية وتوفر العدد الكافي المؤهل من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين .
4. الجامعات الليبية قد خطت خطوات كبيرة في سبيل توطيد نظام إدارة الجودة البرامجية في الجامعات الليبية.

الكلمات المفتاحية: معايير الجودة التعليمية، الجودة البرامجية، مركز ضمان الجودة التعليمية.

Abstract:

The study aimed to identify the extent of application of program quality standards in Libyan higher education, by relying on the program accreditation model of the National Center for Quality Assurance and Accreditation of Educational and Training Institutions. In order to achieve this goal, the study followed the descriptive analytical approach, as it is the most appropriate approach to the study, and followed the quantitative approach. To analyze the opinions of the sample and focus on the phenomenon and study it in depth by evaluating the extent of application of programmatic quality standards in higher education in Libya. The study was applied to a sample of employees working in Libyan universities, numbering (300) of employees working in higher education in Libya. The study was conducted on a sample of (20) department directors in higher education. Therefore, the study relied on the program evaluation model tool for quality audit issued by the National Center for Quality Assurance and Accreditation of Educational and Training Institutions, where a questionnaire form was prepared based on a set of axes, and the results of the study showed as follows:

1. There is an inferential relationship between the application of programmatic quality standards and the efficiency of administrative, academic and service facilities at the university.
2. The results of the study also showed that there is an inferential relationship between the application of program quality standards and the quality of graduates.
3. There is an inferential relationship between the quality of the educational process in university educational institutions and the availability of a sufficient number of qualified faculty members.
4. Libyan universities have taken great steps toward localizing the program quality management system in Libyan universities.

Keywords: programmatic quality - programmatic quality standards - higher education in Libya.

المحور الأول للدراسة: الإطار العام للدراسة مقدمة:

يعد التعليم الجامعي أحد المفاتيح المحركة لعجلة التقدم والتنمية في جميع أنحاء العالم، ومن خلاله يتم التصدي لتحديات العالم المتقدم المعاصر، فهو رسالة خطيرة ومهمة تقع عليه مسؤولية نشر الثقافة والعلوم المختلفة وتوسيع قاعدتها؛ للقضاء على أسباب التخلف عن ركب الحضارة. وفي ظل التغيرات التي طرأت على المؤسسات التربوية والتعليمية تعرضت بيئة التعليم الجامعي للعديد من التحديات التي دعت إلى التأكيد على جودة العملية التعليمية داخل تلك المؤسسات، ومن خلال إشباع حاجات العملاء، والتركيز على عملية التحسين المستمر، ومع تزايد الاهتمام لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي بدأت معظم الدول في الاعتماد على نظم وإجراءات لضمان الجودة في التعليم، بالمقارنة بالنظم والإجراءات المستخدمة في المجال الصناعي، ويعود الاهتمام بضمان جودة التعليم الجامعي إلى ضعف مستوى المعايير الأكاديمية المطبقة؛ نتيجة للتوسع الكبير فيه، وكذلك لعدم قدرته على توفير المخرجات الكمية والكيفية التي يتطلبها سوق العمل، وانخفاض التمويل الحكومي للتعليم نتيجة للأزمات المالية (نادين يوسف، 2018: ص307).

وتعد الجودة في التعليم هي القوة الدافعة المطلوبة لجعل النظام التعليمي يعمل بطريقة فعالة ليحقق أهدافه التي توكل إليه من قبل المجتمع والأطراف ذات العلاقة بالنظام التعليمي، وتعني معايير الجودة في التعليم تلك الخصائص والشروط التي يجب توفرها في النظام التعليمي، ومن أهداف وطرق التدريس المتبعة ونظم التقويم والاختبارات وأعضاء هيئة التدريس بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية التي تؤهلهم إلى التنافس في المجالات العلمية والعملية كافة بكفاءة عالية على المستوى المحلي والعالمي، ويعد التعليم العالي أحد ركائز التعلم والمعرفة، وهو ما يتطلب تحسين جودته وضمان نوعيته، وفي ظل المنافسة كان لا بد من وضع آليات ومعايير

لضمان النوعية والجودة في مؤسسات التعليم العالي بما يتناسب مع المعايير المعتمدة (عارف عيدروس، 2018: ص35).

ومشكلات التعليم في ليبيا ليست بالجديدة، ولكنها تفاقمت اليوم لما تمر به ليبيا من إعادة إعمار وانفتاح على العالم الخارجي، ولقد أصبح هناك اهتمام واضح وجاد بالأساليب الإدارية التي تتدارس بها تلك المؤسسات، بالإضافة إلى الاهتمام ببرامجها التعليمية لضمان مستوى جودة مناسب لما تقدمه من مخرجات تسهم في تطور ورقي المجتمع (عبد الله شكرو، 2019: ص24).

وغياب الاهتمام بجودة البرامج والمؤسسات التعليمية قد يؤدي إلى تهميشها، وربما اندثارها كلياً، وهذا الاهتمام لا يتأتى إلا من خلال عملية التقييم الذاتي للجامعات الليبية، على أن تستند تلك العملية إلى معايير محددة يتضح من خلالها مستوى تنظيمها وكفاءة أدائها؛ مما يمكنها من أداء رسالتها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وفق هذه المعايير، ويدعم موقفها العلمي التنافسي بين الجامعات على المستوى العالمي، ويضمن لها ثقة المجتمع بمخرجاتها (حسام النعاس، 2021: ص4).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعاني الجامعة الليبية من العديد من المشكلات من أهمها غياب نظام فعال لتقويم الأداء، وضعف الاهتمام بتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، وضعف التنمية المهنية لهم وللإداريين والعاملين، وغياب دور الجامعة في خدمة المجتمع وضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وتدني كفاءة الأداء الإداري بالجامعات الليبية ودورها في التطوير، كما تمكن الفساد المالي والإداري في العديد من مرافق الجامعات؛ من هنا فإن الأمر الذي تطلب ضرورة وضع معايير اعتماد مرنة تهدف إلى ضمان تحقيق جودة التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى النوعية إلى الأفضل، وهذا لا يتم إلا بالحرص على تطبيق المعايير تطبيقاً عادلاً على كل أطراف العملية التعليمية (محمد الطبولي، 2016: ص7).

ويمثل التعليم العالي قمة الهرم التعليمي، وأي خلل في مكونات التعليم العالي يؤثر سلباً في تدني جودة الخريجين الذين يعتبرون عائقاً كبيراً للتنمية في شتى مجالاتها، ونظراً لانخفاض المستوى الأكاديمي لطلاب الجامعات الليبية الذي تبين من خلال الفجوة بين التعليم والمهنة، وتدني المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعات الليبية نتيجة للعديد من العوامل جاءت السياسات الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي بليبيا للعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية وتطوير البيئة التعليمية، من خلال تطبيق معايير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في زمن باتت فيه الجودة ومعاييرها سمة من سمات العصر؛ كونها ركيزة أساسية لنموذج الإدارة الجديدة، وكذلك تعتبر الجودة هي الأداة التحسينية للخدمات التعليمية (الهاشمي التائب، 2016: ص37).

من هنا وجد أن المراكز الرئيسية لإدارة الجودة الشاملة تعد ذات أهمية كبرى في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات الإنسانية العاملة؛ حيث إن تلك المراكز من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي يجب أن يركز إليها عند الشروع في استخدام هذا الأسلوب تطبيقياً في مختلف المنظمات وبالأخص المؤسسات التعليمية، على أن التعليم العالي الليبي جاء في مكانة متميزة في البنية الحضارية للمجتمع الليبي، وتعد مؤسساته فتيّة وفق المعايير الدولية، وتتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها الجامعات الليبية في تطبيق الجودة في الجامعة، وافتقار البرامج في التعليم العالي للعديد من جوانب الجودة، مثل: نقص الخدمات الأكاديمية، والإمكانات المادية، ووجود معوقات تمنع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، ولقد أكدت دراسة (محمد رسمي وهالة السيد، 2018)، ودراسات كلا من (عبد الله شكرو، 2019) ودراسة (الهاشمي التائب، 2016) ودراسة (عبد الخالق الأصفر، 2017) ودراسة (بشير الزرزاح، 2014)، ودراسة (فتحي علي، 2014) ودراسة (أسامة الأزرق، 2018) ودراسة (أبو بكر شابون،

2021) ودراسة (المختار كريمة، 2020) ودراسة (حسام النعاس، 2021) غياب تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرمجي في التعليم العالي، وندرة تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرمجي للدراسة الجامعية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، ومحدودية تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرمجي الخاص بخدمات الدعم التعليمية، وضعف تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرمجي للتعليم العالي الخاص بالشؤون الطلابية، وندرة تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرمجي للتعليم العالي الخاص بالمرفاق والتحسين المستمر، وعلى ضوء ما سبق تطرح الدراسة السؤال الرئيس التالي:

- كيف يمكن تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي؟

تفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- (1) ما واقع تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي؟
- (2) ما واقع جامعات ليبيا من التصنيف العالمي لتطبيق معايير الجودة في التعليم العالي؟
- (3) ما أسباب غياب تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي؟
- (4) ما المعوقات التي قد تواجه تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي؟
- (5) ما أهم التوصيات والمقترحات الإجرائية التي تؤدي إلى تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساس للدراسة تمثل في معرفة مدى تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي وذلك بالاعتماد على نموذج الاعتماد البرمجي التابع للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية:

- (1) ما مدى تطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي الليبي؟
- (2) ماهي أهم معايير الجودة البرامجية كما تضمنها نموذج الاعتماد البرامجي التابع للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا؟
- (3) ماهي أهم الأسباب التي تعوق تطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي الليبي.
- (4) وضع بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية لتطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي الليبي.
- أهمية الدراسة:**
- نبعت أهمية الدراسة من الآتي:**
- الأهمية النظرية:**
- تعتبر تلك الدراسة -على حد علم الباحثة- من أوائل الدراسات التي سعت للوقوف على الخل في تطبيق معايير الجودة البرامجية في التعليم العالي الليبي.
 - تعد الدراسة إضافة علمية للمكتبة الجامعية العربية والغربية.

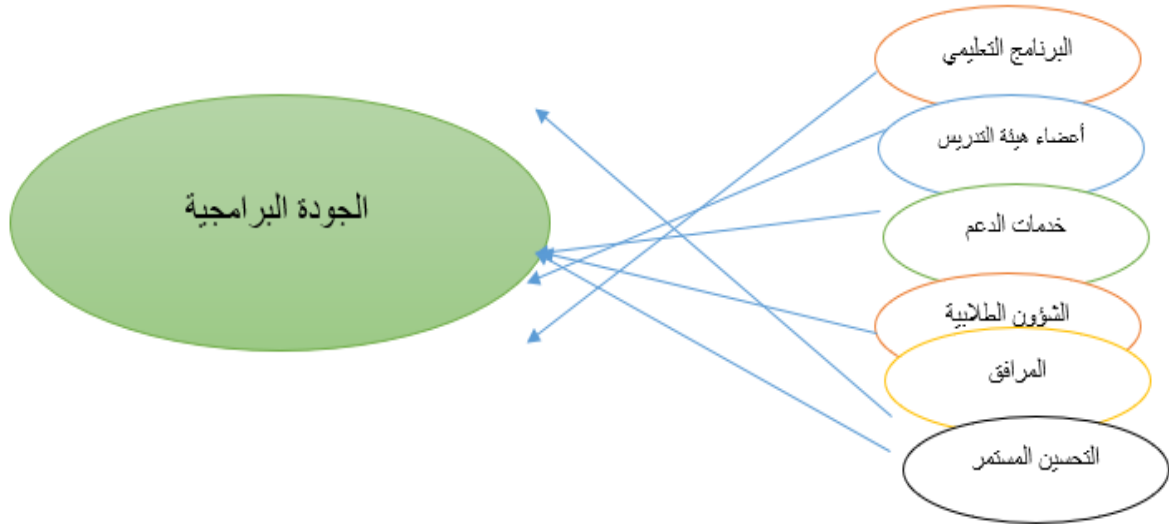
أهمية الدراسة:

نبتت أهمية الدراسة من الآتي:

الأهمية النظرية:

أهمية الدراسة:

يتحدد نموذج الجودة البرامجية من الآتي:



مفاهيم الدراسة:

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

1- الجودة: the quality

تعرف بأنها: "مدخل جديد في أداء العميل يتطلب تجديد الأساليب الإدارية التقليدية والالتزام طويل الأجل، ووحدة الأهداف والعمل الجماعي ومشاركة جميع أفراد المؤسسة". (محمد أرحومة، 2018: ص167).

كما تعرف الجودة بأنها: "الجهود التي تهدف لتقديم الخدمة أو المنتج بمواصفات عالية تحقق رضا العملاء والمستفيدين والعاملين، ويتم تقديمها بطريقة صحيحة ومن المرة الأولى بتكلفة مبررة، والوصول بالمنظمة إلى تطوير وتحسين مستمرين يمكنها من البقاء في مستوى تنافسي جيد مع المنظمات المماثلة محليا وخارجيا، مستفيدين من الموارد البشرية والمادية المتاحة كافة لتحقيق هدف المنظمة (محمد رسمي، 2018: 419).

أما المفهوم الإجرائي للجودة: فهي مدخل يتطلب تجديداً في الأساليب الإدارية والبرامج التي يتم تطبيقها في الجودة؛ لكي تتناسب مع المواصفات التي وضعها المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

2- الجودة الشاملة في التعليم: quality in education Comprehensive

ويقصد بها أداء العمل بأسلوب صحيح ومتمن وفق مجموعة من المعايير التربوية الضرورية لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وكلفة محققا الأهداف التربوية التعليمية (نور الإيمان بن أم السعد، 2019: ص5).

كما تعرف إجرائيا: بأنها تحسين مخرجات التعليم بما يحقق متطلبات مؤسسات التعليم العالي وأهداف الجامعات الليبية بأقل جهد وتكلفة.

3- الجودة البرمجية: quality programmatic

وتعرف الجودة البرمجية بأنها: "البرامج المطبقة لضمان جودة المقررات الدراسية والخبرات التي تقدم للطلاب في

برامج التعليم، وتعقد المؤسسة مقارنة بين مستوى اكتساب طلابها لنواتج التعلم في ضوء المعايير، وبالمقارنة مع أداء الطلاب في مؤسسات مشابهة في نفس المجال" (مصطفى الطبيب، 2011: ص34).

تعرف الجودة البرمجية إجرائيا: على اعتبارها مجموعة البرامج التي يتم تطبيقها وفقا للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، في الجوانب التالية: (البرنامج التعليمي- أعضاء هيئة التدريس- خدمات الدعم التعليمية- الشؤون الطلابية- المرافق وضمان الجودة- التحسين المستمر).

4- معايير الجودة: Quality standards

تعرف بأنها: "تلك المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في نظام التكوين للمعلمين، والمتمثلة في جودة الأداء وسياسات القبول وبرامج التكوين وتتضمن الأهداف وجوانب التكوين الأكاديمي التربوي والثقافي والتدريب العلمي، بحيث تؤدي لمخرجات تتصف بالجودة تعمل على تلبية احتياجات المستفيدين من هذا النظام (حسام الدسوقي، 2021: ص801).

5- معايير الجودة البرمجية: standards quality program

تتمثل في السياسات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجامعية التي تكون مسؤولة عن الالتزام ببرنامج عمل من أجل تطوير مستمر يقوم على جهد جماعي بروح الفريق، ويشمل كل المجالات والأنشطة على مستوى الجامعة، وتوجه تلك الطريقة نحو الطالب للتحسين المستمر، ويعني التزام الإدارة الجامعية وهيئة التعليم بالجودة واهتمام القيادة بها وتقديم برامج فعالة (يونس السبعوي، 2019: ص69).

6- التعليم العالي: Higher Education

هو أحد القطاعات المهمة في الدولة ويضم مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تعرف بالمؤسسات الجامعية، وهي تسهم في تعميم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وتتوفر الشبكة الجامعية على أربعة أنواع: (الجامعات- المراكز

الجامعية- معاهد التعليم العالي- المعاهد الوطنية والمعاهد العليا (سيف الدين جديدي، 2019: ص98).

7- جودة التعليم العالي: Quality of higher education

ويقصد بها "مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة؛ حيث إن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل توفير ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه (سيف الدين جديدي، 2019: ص96).

كما تعرف بأنها: "مجموعة من البرامج والمناهج والمواد التعليمية وتقنيات التعليم وأساليب التقويم وقياس الأداء ومستويات أعضاء هيئات التدريس وقدراتهم ونتائج ما يقومون به من بحوث ودراسات متطابقة جميعها مع المواصفات التعليمية والعلمية والأكاديمية المتعارف عليها من ناحية ومتوافقة مع احتياجات المستفيدين وأصحاب المصلحة ومحقة لرغباتهم وتطلعاتهم من ناحية أخرى" (أمينة سهل، 2011: ص43).

الدراسات السابقة:

وتعرضها الدراسة على النحو التالي:

هدفت دراسة (فوزي الحسومي، 2021) إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لا سيما في جامعة الزاوية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام استبانة أداة لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود قناعة لدى إدارة جامعة الزاوية بأهمية تطبيق نظام الجودة. كما أشارت النتائج لوجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، ووجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية التشريعية؛ حيث إن هناك قصوراً في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعة. وأظهرت النتائج أيضاً وجود عوائق مالية وبشرية

لتطبيق الجودة في الجامعة فضلاً عن وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة.

كما هدفت دراسة (حسام النعاس، 2021) إلى التعرف على مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية ببرنامج المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طبرق وفقاً لمعايير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، وذلك من وجهة نظر الطلاب بالبرنامج وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: عدم تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية ببرنامج المحاسبة الخاصة بكل محاور التقييم ببرنامج الدراسة الجامعية (البرنامج التعليمي وأعضاء هيئة التدريس وخدمات الدعم التعليمية والشؤون الطلابية والمراقب وضمان الجودة والتحسين المستمر).

وبينت دراسة (نعيم بوعموشة، 2021) أن الاهتمام بالتعليم الجامعي يعد أحد المظاهر الضرورية لنهضة المجتمع الجزائري في الألفية الثالثة، خاصة أن الجامعات الجزائرية تواجه عدة تحديات على المستوى العالي منها: تحديات مجتمع المعرفة الذي يقوم على أساس إنتاج المعارف. وتحديات على المستوى المحلي والتي تتمثل في بقاء الجامعات الجزائرية دون تجديد أو تطوير، وتعمل في ظل ممارسات تقليدية، كما غاب على هذه الجامعات التنسيق والتخطيط مع سوق الشغل، الذي نتج عنه انفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وكذلك انفصال البحث العلمي عن المشكلات الحياتية والواقعية؛ مما أفقد الكثير من البحوث العلمية قيمتها.

وهدف دراسة (أبو بكر شابون، 2021) إلى التعرف على محددات جودة مهنة المحاسبة والمراجعة واستكشاف مدى مواكبة التعليم المحاسبي في ليبيا لمتطلبات سوق العمل، ومن ثم تحديد مدى إسهام تطبيق معايير تعليم المحاسبة الدولية في تحسين جودة مهنة المحاسبة والمراجعة؛ لذلك تم إجراء دراسة استطلاعية لآراء أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم

السياسية بجامعة مصراتة، وتم تحليل الدراسات السابقة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة بين الجانب التعليمي والأكاديمي لممارسي المحاسبة في ليبيا وضعف جودة معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة في ليبيا، وتدني الوعي بأهمية معايير التعليم المحاسبي.

وهدف دراسة (حسام الدسوقي، 2021) إلى التعرف على ممارسات الجودة التي ينبغي على أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى أدائها في ضوء المعايير البراجمية للمركز الوطني للتقويم والاعتماد التابع لهيئة تقويم التعليم والتدريب بالملكة العربية السعودية، وكذلك الوقوف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتلك الممارسات من خلال آرائهم والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة الدراسة لواقع أداء أعضاء هيئة التدريس لتلك الممارسات، ترجع لمتغيرات الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على آراء هيئة التدريس بجامعة أم القرى فيما يتعلق بدرجة أدائهم لممارسات الجودة للمعايير البراجمية للمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ومقارنة وتحليل آرائهم وفقا لبعض الخصائص الشخصية والبيئية.

أظهرت نتائج الدراسة غياب مشاركة كل أعضاء هيئة التدريس في البرنامج التدريبي، وكذلك ندرة وجود حوافز تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس العاملين في الجودة والمتميزين والمبادرين في الأقسام الأكاديمية، وعدم إعطاء الفرصة لعضو هيئة التدريس في المبادرة والمشاركة الفعالة في تقديم الأنشطة الطلابية والخدمات الطلابية، والاكتفاء بالأنشطة المقدمة من عمادة شؤون الطلاب.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تم التعليق عليها فيما يلي:

1- من حيث الهدف: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تعد أول دراسة على -حد علم الباحثة- تسعى للتعرف على تطبيق معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي في ليبيا، فمعظم

الدراسات التي تكلمت عن ليبيا تطرق إلى معايير الجودة المؤسسية، ولكن الدراسة الحالية تعد من الدراسات الجديدة التي تكلمت عن معايير الجودة البراجمية.

2- من حيث المنهج: اتبعت الدراسة الحالية باقي الدراسات السابقة المنهج التحليلي الوصفي؛ حيث يعتبر هذا المنهج من أنسب المناهج للتطبيق على موضوع معايير الجودة، ولكن اختلفت الدراسة الحالية في أنها ستطبق أيضاً المنهج الكيفي في الدراسة.

3- من حيث الأداة: تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاستعانة بالاستبانة، ولكن اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الاعتماد على استمارة تحليل كيفي.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة.

نظرية المؤسسة:

تعد النظرية المؤسسية إحدى النظريات المستخدمة بكثرة في تفسير سلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتؤكد النظرية المؤسسية تكيف المنظمات مع بيئتها، حيث تعتبر المؤسسات القيود الموضوعية إنسانياً والتي تشكل التفاعل الإنساني، وتشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولقد ظهرت النظرية المؤسسية الجديدة في أواخر السبعينيات، ولكن ترجع أصولها إلى أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور النظرية المؤسسية القديمة في علم الاجتماع، التي لم تدمج المؤسسة باعتبارها هيكلًا تنظيميًا بل تحليل الاقتصاد كنظام في تحول مستمر مثل العمل الفردي داخل العمل الجماعي، والمقصود من النظرية المؤسسية هي النظرية التي تسعى إلى تطوير وجهة نظر حول سوسيولوجيا المؤسسات بمعنى الطريقة التي تتفاعل والطريقة التي تؤثر بها في المجتمع، فباعتبار أن المؤسسات تعمل في بيئة ما مع المؤسسات الأخرى المنافسة، وهذا ما يسمى بالبيئة المؤسسية التي تتأثر بعضها ببعض لتصبح مماثلة متجانسة على الرغم من أنها تتطور بطرق مختلفة (أوسعيدان، 2020: ص5).

• من خلال الرموز والسياسات والأيدولوجيا
فإن المؤسسات تمثل وتثبت قيم الشرائع
والقواعد والنظم الاجتماعية.

2. الاتجاه المؤسساتي الحديث: يؤكد هذا الاتجاه من خلال أصحابه ومنهم بووال ودي ماجيو ويليامسون أن المؤسسات مهمة في سن القوانين والإجراءات التي تضبط سلوك الأفراد وأعمالهم اليومية، إضافة إلى التنظيم في البيئات الأكثر تعقيدا، والملاحظ أن تلك القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات والسلوك لا تناقش ولا ترفض من طرف المجتمع، بل يحاول الأفراد دائما التكيف معها، وبالمقابل تقوم المؤسسات التعليمية بتوفير الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع بالإضافة إلى مساعدتهم في حل المشكلات، وفي هذا الصدد من عمل المؤسسات التعليمية يجب توفر عنصرين أساسيين يمثلان في الثقة والشفافية.

المحور الثالث: للدراسة إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها:

وتوضحها الدراسة كما يلي:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث هو المنهج الأنسب للدراسة، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا دقيقا عن طريق إيضاح خصائص الظاهرة والتعبير عنها كمياً، وتم اتباع المنهج الكيفي لتحليل آراء العينة والتركيز على الظاهرة ودراستها بعمق، وذلك من خلال تقييم مدى تطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي في ليبيا.

أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع وتطبيق معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي في ليبيا، ولتحقيق الهدف الرئيس صاغت الباحثة الأهداف الميدانية كما يلي:

والمؤسسة في تلك النظرية هي أي منظمة أو بيئة تنظيمية، كما قد تكون شركة في بيئة الشركات، وتؤكد النظرية أن المؤسسة هي فرد في البيئة المؤسسية، ويمكن أن تكون منظمة تهدف إلى تطوير شيء أساسي والحفاظ عليه في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تشارك فيه بفعالية، والمفهوم نسبي بحسب طبيعة مجال الدراسة المراد تفسيره، والمنظور السوسيولوجي للنظرية يسعى لتوضيح كيف أن لعوامل موجودة في البيئة المؤسسية تؤثر في المؤسسة لتعتمد هياكل وإجراءات يتم قبولها اجتماعيا، وأن مثل هذه الخطوات لا تستند بالضرورة على الكفاءة الاقتصادية.

تطبيقا على دراستنا الحالية:

تعتبر المؤسسات التعليمية مكونات هيكلية مهمة في المجتمعات الحديثة، والتي تعالج وظيفة التعليم الجامعي، حيث إن وجود المجتمع الحديث مرتبط بوجود المؤسسات التعليمية، والتي تلعب دورا حاسما وبارزا في تنظيم وتيسير الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنها تعتمد على بعضها البعض في أداء وظائفها، ونجد أن النظرية المؤسسية تنطلق من اتجاهين كما يلي:

1. الاتجاه الوظيفي: ومن أبرز الباحثين فيه إميل دوركايم وتالكوت بارسونز، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات التعليمية لها دور كبير في الحفاظ على النظام التعليمي والاجتماعي، ولا يكون هناك اندماج وتكامل اجتماعي إلا إذا قامت المؤسسات التعليمية بثلاث وظائف في المجتمع كما يلي:

- أن تقوم المؤسسات التعليمية ببناء وتكوين العلاقات الاجتماعية وتكون بمثابة عامل محفز لتوقعات الدور الذي يواجهه الأفراد.
- تقوم المؤسسات التعليمية بتعديل توزيع الإشباع الاجتماعي والاختيار للأفراد المناسبين والمؤهلين للمناصب العليا.

1. الوقوف على الجودة البراجمية في برنامج التعليم العالي.
 2. الوقوف على الجودة البراجمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس.
 3. الوقوف على الجودة البراجمية في مجال خدمات الدعم.
 4. الوقوف على الجودة البراجمية في مجال شؤون الطلاب.
 5. الوقوف على الجودة البراجمية في مجال المرافق.
 6. التعرف على الجودة البراجمية في مجال التحسين المستمر لواقع التعليم العالي في ليبيا.
- ثانياً: مجتمع الدراسة والعينة:
- رابعاً: محاور الدراسة الميدانية الستة:
- وتعرضها الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول (إدارة البرنامج التعليمي):

جدول (1) متوسطات درجات المحور الأول (إدارة البرنامج التعليمي) للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي

البيانات الأولية	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
النوع	ذكر	205	1.12	1.46
	أنثى	95	1.02	
الفئة العمرية	من 20: 30 سنة	55	0.99	1.32
	من 30: 40 سنة	97	1.01	
	من 40: 50 سنة	88	1.03	
	من 50: 60 سنة	60	1.05	
المؤهل التعليمي	متوسط	16	0.92	1.14
	فوق المتوسط	65	1.1	
	عالٍ	195	1	
	ماجستير/ دكتوراة	24	1.1	
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	47	0.93	1.04
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	60	0.92	
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	78	0.92	
	فوق 15 سنة	115	1.08	

يوضح الجدول السابق المتوسط الحسابي لدرجات المحور الأول (إدارة البرنامج التعليمي) لكل فئة من الفئات حسب البيانات الأولية للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الذكور والإناث المشاركين في الدراسة (بواسطة اختبارات)، وكذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة وبين فئات المؤهل التعليمي المختلفة، وكذلك بين فئات سنوات الخبرة المختلفة (بواسطة اختبارات)

المحور الثاني: معايير الجودة

جدول (2) متوسط درجات الموظفين والمديرين المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي على كل عبارة من عبارات المحور الأول (إدارة البرنامج التعليمي) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

المتوسط	درجات الإجابات												رقم
	الإجمالي		أرفض بشدة (1)		أرفض (2)		محايد (3)		أوافق (4)		أوافق بشدة (5)		
	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	
4.17	1252	300	7	7	24	12	21	7	680	170	520	104	1
4.11	1233	300	11	11	28	14	24	8	660	165	510	102	2
3.88	1165	300	22	22	46	23	30	10	632	158	435	87	3
4.12	1236	300	15	15	32	16	27	9	552	138	610	122	4
3.95	1186	300	24	24	30	15	36	12	596	149	500	100	5
4.06	1219	300	16	16	34	17	39	13	560	140	570	114	6
4.19	1256	300	8	8	22	11	18	6	668	167	540	108	7
4.08	1225	300	9	9	26	13	36	12	704	176	450	90	8
4.08	1225	300	17	17	20	10	33	11	620	155	535	107	9
4.05	1216	300	20	20	18	9	27	9	636	159	515	103	10
3.94	1181	300	21	21	22	11	63	21	640	160	435	87	11
3.92	1175	300	16	16	20	10	60	20	764	191	315	63	12
4.02	1207	300	13	13	18	9	42	14	744	186	390	78	13
4.05	15776	3900	199	199	340	170	456	152	8456	2114	6325	126 5	

يوضح الجدول السابق متوسط درجات الموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي على كل عبارة من عبارات المحور الأول (إدارة البرنامج التعليمي) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، حيث تراوح متوسط كل عبارة من عبارات المحور من (3.88) للعبارة

(3) إلى (4.19) للعبارة (7). وكان متوسط الدرجات لجميع عبارات المحور ككل (4.05).

المحور الثالث: البرنامج التعليمي

جدول (3) متوسطات درجات المحور الثالث (البرنامج التعليمي) للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي

اختبار الدلالة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد	البيانات الأولية	
1.02	1.23	4.11	205	ذكر	النوع
	1.09	4.32	95	أنثى	
1.26	0.98	4.11	55	من 20: 30 سنة	الفئة العمرية
	0.96	4.19	97	من 30: 40 سنة	
	1.02	4.17	88	من 40: 50 سنة	
	0.99	4.23	60	من 50: 60 سنة	
1.77	0.91	4.12	16	متوسط	المؤهل التعليمي
	0.96	4.13	65	فوق المتوسط	
	1.31	4.19	195	عالٍ	
	1.01	4.22	24	ماجستير/ دكتوراة	
1.92	1.01	4.15	47	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
	0.95	4.16	60	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
	0.98	4.2	78	من 10 سنوات إلى 15 سنة	
	1.11	4.19	115	فوق 15 سنة	

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الذكور والإناث المشاركين في الدراسة (بواسطة اختبار)، وكذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة وبين الفئات

يوضح الجدول السابق الوسط الحسابي لدرجات المحور الثاني (البرنامج التعليمي) لكل فئة من الفئات حسب البيانات الأولية للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي، حيث

المختلفة للمؤهل التعليمي، وكذلك بين فئات سنوات الخبرة مع عدد الإناث مما يعطي تناغمًا وفي الوقت نفس تنوعًا المختلفة (بواسطة اختبار). ومن خلال الجدول نجد أن في وجهات النظر لكل من الطرفين. هناك تجانسًا في أفراد العينة، حيث إن عدد الذكور يتوافق

متوسط درجات الموظفين والمديرين المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي على كل عبارة من عبارات المحور الثاني (البرنامج التعليمي) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

المتوسط	درجات الإجابات												رقم
	الإجمالي		أرفض بشدة (1)		أرفض (2)		محايد (3)		أوافق (4)		أوافق بشدة (5)		
	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	الدرجة	عدد	
4.37	1312	300	4	4	16	8	45	15	472	118	775	155	1
4.32	1296	300	2	2	14	7	66	22	524	131	690	138	2
4.26	1278	300	3	3	16	8	72	24	552	138	635	127	3
4.03	1209	300	8	8	18	9	111	37	632	158	440	88	4
3.99	1197	300	7	7	24	12	108	36	668	167	390	78	5
4.31	1293	300	5	5	20	10	57	19	476	119	735	147	6
4.26	1279	300	6	6	18	9	60	20	520	130	675	135	7
4.21	1262	300	4	4	18	9	84	28	556	139	600	120	8
4.13	1238	300	5	5	20	10	99	33	584	146	530	106	9
3.95	1186	300	9	9	22	11	90	30	740	185	325	65	10
4.10	1230	300	11	11	16	8	21	7	752	188	430	86	11
4.18	13780	3300	64	64	202	101	813	271	6476	1619	6225	1245	

متوسط كل عبارة من عبارات المحور من (3.95) للعبارة رقم (10) إلى (4.37) للعبارة رقم (1). وكان متوسط الدرجات لجميع عبارات المحور ككل (4.18).

يوضح الجدول السابق متوسط درجات الموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي على كل عبارة من عبارات المحور الثاني (البرنامج التعليمي) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، حيث تراوح

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس

جدول (4) متوسطات درجات المحور الرابع (أعضاء هيئة التدريس) للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي.

اختبار الدلالة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد	البيانات الأولية	
1.51	1.28	4.07	205	ذكر	النوع
	1.05	4.04	95	أنثى	
1.55	0.99	4.03	55	من 20: 30 سنة	الفئة العمرية
	0.96	4.07	97	من 30: 40 سنة	
	0.92	4.06	88	من 40: 50 سنة	
	1.02	4.08	60	من 50: 60 سنة	
1.48	0.93	4.03	16	متوسط	المؤهل التعليمي
	0.98	4.05	65	فوق المتوسط	
	1.32	4.07	195	عالٍ	
	0.97	4.08	24	ماجستير/ دكتوراة	
1.29	0.95	4.04	47	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
	0.96	4.07	60	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
	0.92	4.02	78	من 10 سنوات إلى 15 سنة	
	1.02	4.08	115	فوق 15 سنة	

إجابات الذكور والإناث المشاركين في الدراسة (بواسطة اختبار ت)، وكذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة وبين الفئات المختلفة للمؤهل التعليمي، وكذلك بين فئات سنوات الخبرة المختلفة (بواسطة اختبار ف).

يوضح الجدول السابق الوسط الحسابي لدرجات المحور الثالث (أعضاء هيئة التدريس) لكل فئة من الفئات حسب البيانات الأولية للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط

المحور الخامس (الشؤون الطلابية)

جدول (5) متوسطات درجات المحور الخامس (الشؤون الطلابية) للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي.

مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد	البيانات الأولية	
1.69	1.24	4.19	205	ذكر	النوع
	1.16	4.16	95	أنثى	
1.97	0.94	4.17	55	من 20: 30 سنة	الفئة العمرية
	1.05	4.17	97	من 30: 40 سنة	
	1.01	4.19	88	من 40: 50 سنة	
	0.99	4.2	60	من 50: 60 سنة	
2.02	1.05	4.15	16	متوسط	المؤهل التعليمي
	0.96	4.16	65	فوق المتوسط	
	1.26	4.2	195	عالٍ	
	1.04	4.1	24	ماجستير/ دكتوراة	
1.59	0.88	4.18	47	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
	0.97	4.17	60	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
	0.96	4.16	78	من 10 سنوات إلى 15 سنة	
	1.18	4.2	115	فوق 15 سنة	

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الذكور والإناث المشاركين في الدراسة (بواسطة اختبار ت)، وكذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة، وبين الفئات المختلفة للمؤهل التعليمي، وكذلك بين فئات سنوات الخبرة المختلفة (بواسطة اختبار ف).

يوضح جدول (35) الوسط الحسابي لدرجات المحور الرابع (الشؤون الطلابية) لكل فئة من الفئات حسب البيانات الأولية للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البراجمية في التعليم العالي الليبي، حيث

إجابات الموظفين والمديرين المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي عن كل عبارة من عبارات المحور الخامس (الشؤون الطلابية).

الإجمالي		بدائل الإجابات										رقم
		أرفض بشدة		أرفض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	300	5.33	16	4.00	12	7.33	22	36.67	110	46.67	140	1
100	300	3.33	10	3.67	11	8.00	24	35.33	106	49.67	149	2
100	300	3.00	9	3.00	9	6.33	19	33.33	100	54.33	163	3
100	300	2.00	6	2.67	8	7.67	23	40.33	121	47.33	142	4
100	300	5.00	15	3.33	10	7.33	22	58.00	174	26.33	79	5
100	300	4.00	12	3.00	9	8.00	24	44.67	134	40.33	121	6
100	300	4.33	13	6.00	18	9.00	27	34.33	103	46.33	139	7
100	300	4.67	14	6.33	19	6.00	18	33.00	99	50.00	150	8
100	300	3.67	11	4.67	14	5.33	16	37.33	112	49.00	147	9
100	300	3.33	10	5.00	15	6.67	20	39.00	117	46.00	138	10
100	300	3.00	9	4.00	12	6.33	19	46.67	140	40.00	120	11
100	3300	3.79	125	4.15	137	7.09	234	39.88	1316	45.09	1488	

الأعلى بعدد (1488) استجابة، ونسبة (45.09 %) من مجموع الاستجابات لهذا المحور، يليه (أوافق) بعدد (1316) استجابة ونسبة (39.88 %). أقل عدد للاستجابات لعبارات المحور الرابع (أرفض بشدة) بعدد (125) استجابة ونسبة (3.79 %). وتراوحت نسبة الاستجابات لبدائل الإجابات (أرفض - محايد) بين (137 - 234) وذلك بنسب (4.15 % - 7.09 %) على الترتيب.

يوضح جدول (36) بدائل الإجابات لكل عبارة من عبارات المحور الرابع (الشؤون الطلابية) وعدد الاستجابات ونسبة عدد الاستجابات لكل بديل من بدائل الإجابات للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - أوافق - محايد - أرفض - أرفض بشدة)، وقد ضم المحور عدد (11 عبارة) لقياس معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي. إجمالي استجابات (أوافق بشدة) لعبارات المحور الرابع كان هو

المحور السادس (المرافق وخدمات الدعم التعليمية).

جدول (6) إجابات الموظفين والمديرين المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي عن كل عبارة من عبارات المحور الخامس (المرافق وخدمات الدعم التعليمية).

الإجمالي		بدائل الإجابات										رقم
		أرفض بشدة		أرفض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	300	7.00	21	8.00	24	8.67	26	37.00	111	39.33	118	1
100	300	5.33	16	6.67	20	6.00	18	34.00	102	48.00	144	2
100	300	4.67	14	5.33	16	5.00	15	35.00	105	50.00	150	3
100	300	3.67	11	6.33	19	3.33	10	33.00	99	53.67	161	4
100	300	6.33	19	5.00	15	6.67	20	34.00	102	48.00	144	5
100	300	4.67	14	6.67	20	8.00	24	32.67	98	48.00	144	6
100	300	6.67	20	7.33	22	7.33	22	38.00	114	40.67	122	7
100	300	5.67	17	8.00	24	6.67	20	37.67	113	42.00	126	8
100	300	4.67	14	3.00	9	5.33	16	36.67	110	50.33	151	9
100	300	5.00	15	3.67	11	6.33	19	37.00	111	48.00	144	10
100	300	3.33	10	5.67	17	6.67	20	35.67	107	48.67	146	11
100	300	3.00	9	5.33	16	9.00	27	35.00	105	47.67	143	12
100	300	5.33	16	6.67	20	8.33	25	32.00	96	47.67	143	13
100	300	3.67	11	2.00	6	7.33	22	34.33	103	52.67	158	14
100	4200	4.93	207	5.69	239	6.76	284	35.14	1476	47.48	1994	

الليبي. إجمالي استجابات (أوافق بشدة) لعبارات المحور الخامس كان هو الأعلى بعدد (1994) استجابة، ونسبة (47.48 %) من مجموع الاستجابات لهذا المحور يليه (أوافق) بعدد (1476) استجابة ونسبة (35.14 %). وأقل عدد للاستجابات لعبارات المحور الخامس (أرفض بشدة) بعدد (207) استجابة ونسبة (4.93 %). تراوحت نسبة الاستجابات لبدائل الإجابات (أرفض - محايد) بين (239 - 284) وذلك بنسب (5.69 % - 6.76 %) على الترتيب.

يوضح الجدول السابق بدائل الإجابات لكل عبارة من عبارات المحور الخامس (المرافق وخدمات الدعم التعليمية) وعدد الاستجابات ونسبة عدد الاستجابات لكل بديل من بدائل الإجابات للموظفين والمديرين من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الليبي المشاركين في دراسة معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي الليبي على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - أوافق - محايد - أرفض - أرفض بشدة)، وقد ضم المحور عدد (14 عبارة) لقياس معايير الجودة البرمجية في التعليم العالي

التحليل والتفسير:

ونأتي أهمية دراسة (بدران، 2019) بعنوان: "التخطيط الاستراتيجي وأثره في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي والتقني: دراسة تطبيقية على كليات جامعة طرابلس - ليبيا" في كونها تسلط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي باعتباره العمود الفقري للإدارة الاستراتيجية، والتي تسهم بشكل كبير في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي من حيث تطبيق التخطيط الاستراتيجي في تلك المؤسسات، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل: ما هو واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي؟ وما مدى توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية؟ ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في استخدام استمارة استبانة، تم توزيعها على عينة الدراسة، المتمثل في عمداء ووكلاء الشؤون العلمية ببعض الكليات بجامعة طرابلس، ولمعالجة البيانات فقد تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي يعتمد بشكل أساسي على مدى اقتناع إدارات الكليات بأهمية التخطيط الاستراتيجي، وتنفيذ خطته، كما أوضحت النتائج الدور الذي تؤديه الموارد المالية والبشرية في نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي، وعلى ضوء النتائج فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: نشر ثقافة التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين داخل الكليات. كما ينبغي على إدارات هذه الكليات الالتزام بتنفيذ الخطط الاستراتيجية ومتابعتها والإشراف عليها، وتضمنت التوصيات أيضاً ضرورة توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية، وكذلك التدريب المستمر للموارد البشرية للقيام بأعباء ومسؤوليات التخطيط الاستراتيجي. وختاماً فإن التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي والتقني تستوجب تبني خطة استراتيجية تركز

على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة القابلة للتنفيذ، خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير برامج ومناهج التعليم الجامعي والتقني كوسيلة لضمان جودة التعليم، وتحقيق الأهداف للإسهام في تنمية المجتمع المستدامة.

كما أكدت دراسة (Alsanousi, 2017) بعنوان: "تأثير جودة التعليم العالي على النمو الاقتصادي في ليبيا" الغرض-تحاول الدراسة فهم كيفية جودة التعليم العالي في التعليم العالي يسهم التعليم في النمو الاقتصادي في ليبيا ويدرس درجة الارتباط بين هذين المتغيرين، التصميم/ المنهجية/ النهج- لقياس الارتباط بين جودة أعلى التعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا، واستخدمت الدراسة نهجا كميًا والتحليل الإحصائي القائم على الانحدار الخطي البسيط. ونتائج هذا النهج تحدد درجة الارتباط بين جودة التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

وهو ما أكدته دراسة (Elabbar, 2023) بعنوان: "سياسات ديناميكية للتغلب على التحديات الملحة في نظام التعليم الليبي: محاكاة استباقية داخل كلية التربية - جامعة بنغازي"، فهذه الدراسة هي نتيجة تحقيقات ميدانية طويلة المدى للمضاعفات التي تواجه نظام التعليم الليبي (LES). وتضمن هذا العمل العديد من الدراسات البحثية العميقة التي تهدف إلى قياس جوانب مختلفة من LES. وفئات التعليم والإدارات والمساهمين فيها، والمشاكل المرتبطة بها. وهذه الدراسات التي أجريت في الغالب بين عامي 2019 و 2023، أدركت بوضوح أن مدخلات ومخرجات LES تواجه تحديات ضخمة قد تؤدي بسرعة إلى انهيار واضح، ما لم تتخذ جميع السلطات المتضاربة الحالية إجراءات رئيسة نحو خطة إصلاح مهنية.

المحور الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات الإجرائية

أولاً: خلاصة نتائج الدراسة الميدانية

من خلال عرض الدراسة الميدانية خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة كما يلي:

1. هناك علاقة استدلالية بين الأداء المرتفع وتطبيق نظام إدارة الجودة البرمجية في الجامعات الليبية.
 2. هناك علاقة استدلالية بين تطبيق معايير الجودة البرمجية وكفاءة المنشآت الإدارية والأكاديمية والخدمية في الجامعة.
 3. هناك علاقة استدلالية بين تطبيق معايير الجودة البرمجية وبين نوعية الخريجين (العملاء).
 4. هناك علاقة استدلالية بين جودة العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية الجامعية وتوفر العدد الكافي المؤهل من أعضاء هيئة التدريس.
 5. وتبين من خلال الدراسة الكيفية أن الجامعات الليبية قد خطت خطوات كبيرة في سبيل توطين نظام إدارة الجودة البرمجية في الجامعات الليبية.
 6. لم تتبن المؤسسات الجامعية الليبية عملية قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أدائها بشكل دوري، وهذا يعد مؤشراً سلبياً تجاه جودة مخرجاتها؛ لأن ذلك يتعارض مع مبدأ المتابعة المستمرة لرضا العملاء.
 7. غياب وجود مقاييس مقننة للحكم على الجودة البرمجية في العمل الجامعي كمقياس جودة أداء عضو هيئة التدريس وكفاءة رؤساء الأقسام وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات.
 8. لا يوجد برنامج تدريبي واضح لتدريب العاملين بالجامعة في كل اختصاصاتهم الأكاديمية والإدارية لتطبيق إدارة الجودة في أعمالهم بشكل سلوك يومي.
 9. لا توجد خطط واضحة للتحسين المستمر في المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم.
 10. ندرة وجود معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعة في المجالات التعليمية، والخدمية والإدارية والمالية.
 11. أهمية وجود خطة للتغلب على المعوقات التي تحد من تطبيق الجودة البرمجية في التعليم الجامعي الليبي.
 12. هناك زيادة في الوصول إلى التعليم العالي مقارنة بالسنوات السابقة، مما يسمح لمزيد من الأفراد بمتابعة الدراسات الجامعية.
 13. تم بذل الجهود لمواءمة المنهج مع احتياجات سوق العمل، مما يضمن تزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة.
 14. تعمل ليبيا على تعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات في الخارج، وإثراء التجربة التعليمية من خلال برامج التبادل، ومبادرات البحث المشتركة، وتبادل أعضاء هيئة التدريس/الطلاب.
- ثانياً: التوصيات والمقترحات الإجرائية:**
- بناء على النتائج التي توصلت لها الباحثة؛ فلقد انبثقت مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية كما يلي:
1. الاستمرار في تطبيق نظام الجودة البرمجية بمزيد من الجهود بما يجعل من الجودة سلوكاً ملازماً لأداء كافة منسوبي الجامعات الليبية. وذلك من خلال:
 - أ. توفير قاعدة بيانات ونظم معلومات حديثة في الجامعة.
 - ب. توفير مبان وإمكانات معملية وبحثية في جميع الكليات.
 - ج. الكوادر البشرية ذات الكفاءة والمؤهلة بمختلف التخصصات.
 - د. توفير عدد مناسب من الخبراء والاستشاريين في كل التخصصات والكليات لتقديم الخدمات الجامعية.
 2. الاهتمام بتوضيح رؤية ورسالة وأهداف المؤسسات الجامعية التعليمية للعاملين في الجامعات حتى ينسجم ويتناغم أداء الجميع وفقاً للرؤية والرسالة والأهداف. وذلك من خلال:
 - أ. استغلال الفرص المتاحة والممكنة على مواجهة التهديدات.
 - ب. تأسيس نظام جودة برمجية في الجامعة يؤدي لتطوير الأداء الجامعي.

3. إجراء تقييم دوري لموقف التطبيق للوقوف على أوجه القصور، ومعالجتها وأوجه النجاح وتدعيمها.
4. ضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس باستخدام أساليب وطرق التدريس والتقييم الحديثة التي تشجع روح التفكير والابتكار والحوار والمناقشة بين الطلاب.
5. الاعتماد على فرق العمل في إنجاز الأعمال بدلا من الفردية، واعتماد مبدأ تفويض السلطات على قدر المسؤولية.
6. زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وربطه بمشكلات المجتمع وقضايا التنمية الشاملة مع توفير التمويل المالي اللازم لإجراء البحوث العلمية.
7. من الأهمية أن تتقدم الجامعات للاعتماد الأكاديمي الوطني المؤسسي والبرامجي عقب دراسة مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة كخطوة مؤهلة للاعتماد العالمي.
8. على الجامعات أن تتبنى عملية قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداءها بشكل دوري مما يعد مؤشرا إيجابيا تجاه جودة مخرجاتها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بوعموشة، نعيم (2021) التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مج(11)، ع(1)، 139-156.
2. مكرتار، خيرة (2020) ميكانيزمات تحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي: عرض تجارب غربية وعربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مج(13)، ع(3)، 242-231.
3. بنونيق، نصيرة(2022) جودة التعليم العالي في الجزائر: مقارنة نظرية تحليلية في ضوء واقع البحث العلمي، جامعة العربي التبسي تبسة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج(7)، ع(2)، 406-396.
4. زرقان، ليلي (2014) الجودة الشاملة في التعليم العالي: معاييرها ومتطلبات تطبيقها، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س(15)، ع(48)، 175-133.
5. الأسود، رضا محمد مصباح (2019) معوقات تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي: دراسة ميدانية بكلية الهندسة جامعة عمر المختار، مجلة أنوار المعرفة، جامعة الزيتونة، ع(6)، 107-101.
6. هدية، زايد (2022) ليبيا خارج التصنيف الدولي لجودة التعليم والأسباب محل جدل، جريدة العربية، الثلاثاء (7 يونيو 2022).
7. الحسومي، فوزي محمود اللافي (2021) تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية، مجلة دراسات
8. أحمد، أحمد محمد (2020) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الليبية وأثرها على سوق العمل، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ع(96)، 65-53.
9. رسمي، محمد محمد حسن والسيد، هالة محمد (2018) إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الليبي، مجلة كلية التربية، مج(29)، ع(116)، 432-415.
10. أرحومة، محمد عمار (2018) مدى توافر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية: دراسة تطبيقية على جامعة طرابلس، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء التدريس الجامعي، ع(27)، 187-162.
11. أوسعيدان، ياسين (2020) علم اجتماع المؤسسات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
12. السباعوي، يونس محمد خضر (2019) عوامل النجاح الحرجة في تطبيق معايير التعليم العالي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية والهيئة التدريسية في جامعة التنمية البشرية (السليمانية إقليم كردستان العراق)، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج(39)، ع(4)، 82-65.
13. يوسف، نادين حسن عبد العليم (2018) استخدام معايير الجودة والاعتماد في تقييم مخرجات التعليم العالي: دراسة ميدانية على جامعة قناة السويس، مجلة الاستواء، جامعة قناة السويس - مركز البحوث والدراسات الإندونيسية، ع(7)، 313-306.
14. جديدي، سيف الدين (2019) تطبيق معايير نظام إدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي

21. الدسوقي، حسام محمد عبد الحميد (2021) واقع أداء هيئة التدريس بجامعة أم القرى لممارسات الجودة من وجهة نظرهم في ضوء معايير الجودة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مج(13)، ع(2)، 799-876.
- الجزائرية: دراسة ميدانية بمختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح، مج(12)، ع(2)، 94-110.
15. الطبيب، مصطفى عبد العظيم (2011) ضمان جودة التعليم العالي في ليبيا- المعايير والمقترحات، المؤتمر العربي الدولي الأول (ضمان جودة التعليم العالي)، الفترة من 10-12 مايو 2011، جامعة الزرقاء.
16. سهل، أمينة عمر إحمد (2011) أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.
17. الطبولي، محمد عبد الحميد (2016) إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الليبية: دراسة حالة لجامعة مصراتة، مجلة كلية التربية العلمية، جامعة بنغازي، ع(3)، 1-26.
18. المرهق، عبد الناصر علي عبد الله (2020) إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ع(32)، 62-89.
19. النعاس، حسام مراجع مؤمن (2021) مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة طبرق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج(14)، ع(48)، 1-32.
20. شابون، أبو بكر مفتاح (2021) أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا- دراسة نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مج(8)، ع(2) ديسمبر 2021، 156-181.

5. Ryan, Tricia (2015) Quality assurance in higher education: A review of literature, Higher Learning Research Communications ,5(4).
6. Tanweer, Mariam & Qadri,Mubashar Majeed (2016) Quality Assurance in Higher Education: A Framework for Distance Education, Journal of Distance Education and Research (JDER), Vol.(1) Issue(1).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Terzi, Kondylo (2018) IMPLEMENTING QUALITY AND ACCREDITATION IN HIGHER EDUCATION IN FIVE EUROPEAN COUNTRIES, British Journal of Education, European Centre for Research Training and Development UK, vol. (6) No. (10) , 74-86.
2. Aly, Ola Mohammed, Nasser, Ahmed Mohamed, Mahmoud, Adham , Hazem, Hady & Ghanim, Sameh (2022) Educational Quality Assurance Management System, International Journal of Industry and Sustainable Development (IJISD), Vol 3, Issue 1, 22-33.
3. Gazi Md. Nazrul Islam, et. All, (2017) QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION MECHANISMS OF HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS: POLICY ISSUES AND CHALLENGES IN BANGLADESH, European Journal of Education Studies, Vol 3 , Issue 5, 278- 304.
4. Saria, Arif , Firatb, Altay & Karadumanc ,Ali (2016) Quality Assurance Issues in Higher Education Sectors of Developing ; Case of Northern Cyprus, Procedia – Social and Behavioral Sciences, Vol(229) , 326 – 334.